



294868 - ما حكم تلقين المصلي التشهد في الصلاة إذا عجز عن حفظه؟

السؤال

أمي في الستين تقربياً، ولا تحفظ التشهد الأول ولا الأخير في الصلاة، فقط تكتفي تقريباً بـ(التحيات لله وصلوات وطيبات)، فهل يجوز لي أن أجلس بجانبها أثناء الصلاة، وإذا حان وقت التشهد أقرأه عليها وتردد وراءي حتى يتيسر لها حفظه؟ وإذا كانت هذه الطريقة لا يأس بها، ولكن رفضتها أمي فما الواجب على فعله؟

ملخص الإجابة

لا حرج عليك في الجلوس بجانب والدتك، وتلقينها ما لا تحسنه من أقوال الصلاة، أو أفعالها.

وإذا أنت بالتشهد، مقتصرة على القول الذي تحفظه، مع الشهادتين، فلا حرج عليها في ذلك، إن شاء الله.

وإن لم يمكن تعليمها، ولا تلقينها؛ فإنها تأتي بما يمكنها من أقوال الصلاة، وأفعالها، فهذا خير من أن تدعها بالكلية

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

حكم من عجز عن حفظ التشهد

التشهد الأول واجب، ولا يجوز تعمد تركه، وأما التشهد الأخير فركن من أركان الصلاة لا تصح بدونه، كما هو مذهب الشافعى وأحمد.

والواجب حفظ هذا **التشهد**، فإن ضاق الوقت، أو عجز الإنسان عن حفظه، فالواجب أن يقرأه من ورقة، أو من على الجدار إن كان مكتوباً ويعرف القراءة، وإن أتى ببدله، وهو التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير، كمن عجز عن الفاتحة.

قال قليوبى رحمة الله في حاشيته (1/190): "لو عجز عن التشهد جالساً، لكونه مكتوباً على رأس جدار مثلاً: قام له، كما في الفاتحة، في عكسه، ثم يجلس للسلام." انتهى.



وقال النووي رحمه الله: "لو قرأ القرآن من المصحف: لم تبطل صلاته، سواء كان يحفظه أم لا، بل يجب عليه ذلك إذا لم يحفظ الفاتحة كما سبق، ولو قلب أوراقه أحياناً في صلاته لم تبطل." انتهى من "المجموع" (4/ 95).

ويؤخذ من هذا: وجوب قراءة التشهد من ورقة، لمن لم يحفظه، وكان يستطيع القراءة، وهذا مقدم على الإتيان بالبدل.

فإن عجز عن القراءة، أتى بذكر آخر، بدلاً من التشهد ، مع مراعاة اشتعمال ذلك البديل على توحيد الله جل جلاله - الشهادتين - ، والثناء عليه بما يحسنـه .

قال الشرواني في "حاشيته على تحفة المحتاج" (2/82): "لو عجز عن التشهد أتى ببدلـه، كما هو ظاهر. وينبغي اعتبار وجوب اشتعمال بدلـه على الثناء، حيث أمكن. وهـل يعتبر اشتعماله على (التوحيد) [يعني: الشهادتين] مع الإمكان؟ فيه نظر... قوله: وهـل يعتبر إـلـخ: الظاهر أنه يعتـبر؛ بل هو أولـي بالاعتـبار من الـاشـتمـال على الثناء." انتهى.

وإذا كانت تحفـظ من التـشهد: (الـتحـيات لـله وـالـصلـوات وـالـطـيبـات)؛ فـاجـتهـدي معـها فـي أن تـقرأ الشـهـادـتين بـعـدهـما، وـنـرجـو أن يكون ذلك مـجـزـئـا لـهـا، إـذـا لم تـقـدر إـلـا عـلـى ذـلـكـ، وـهـو أـقـرـب مـن الـبـدـلـ وـأـيـسـر تـعلـمـ؛ فـإـنـها إـذـا لم يـمـكـنـها تـعلـمـ التـشهدـ، فـلـا يـظـهـرـ أن تـعلـمـ بـدـلـهـ قـرـيبـ عـلـيـهاـ.

والأصل في مشروعية البـدـلـ عند العـجزـ: ما روـيـ أبوـ دـاودـ (832)، وـالـنسـائـيـ (924) عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ أـبـيـ أـوـفـيـ قـالـ: "جـاءـ رـجـلـ إـلـى النـبـيـ صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـقـالـ: إـنـي لـا أـسـتـطـيـعـ أـنـ آـخـذـ مـنـ الـقـرـآنـ شـيـئـاـ، فـعـلـمـنـيـ مـا يـجـزـئـنـيـ مـنـهـ؟ قـالـ: قـلـ سـبـحـانـ اللـهـ وـالـحـمـدـ لـلـهـ وـلـا إـلـهـ إـلـا اللـهـ وـالـلـهـ أـكـبـرـ وـلـا حـوـلـ وـلـا قـوـةـ إـلـا بـالـلـهـ الـعـلـيـ الـعـظـيمـ".

قـالـ: يـا رـسـوـلـ اللـهـ، هـذـا لـلـهـ عـزـ وـجـلـ، فـمـا لـيـ؟ قـالـ: قـلـ: اللـهـمـ ارـحـمـنـيـ وـارـزـقـنـيـ وـعـافـيـ وـاهـدـنـيـ فـلـمـا قـامـ هـكـذـا بـيـدـهـ !!فـقـالـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ: أـمـا هـذـا فـقـدـ مـلـأـ يـدـهـ مـنـ الـخـيـرـ .

والـحـدـيـثـ: جـوـدـ إـسـنـادـ الـمـنـذـريـ فـيـ "الـتـرـغـيـبـ وـالـتـرهـيـبـ" (2/430)، وـأـشـارـ إـلـىـ تـحـسـيـنـهـ الـحـاـفـظـ اـبـنـ حـجـرـ فـيـ "الـتـلـخـيـصـ" الـحـبـيرـ" (1/236)، وـحـسـنـهـ الـأـلـبـانـيـ فـيـ "صـحـيـحـ أـبـيـ دـاـوـدـ".

وـيـنـظـرـ جـوـابـ السـؤـالـ: مـنـ عـجزـ عـنـ التـشـهـدـ الـأـخـيـرـ مـاـذـاـ يـفـعـلـ؟

ثـانـيـاـ:

تلـقـيـنـ الـمـصـلـيـ التـشـهـدـ فـيـ الصـلـاـةـ

لا حـرـجـ فـيـ تـلـقـيـنـ الـمـصـلـيـ هـذـاـ التـشـهـدـ، بـأـنـ تـجـلـسـ إـلـىـ جـوـارـ وـالـدـكـ، وـتـقـولـيـ التـشـهـدـ، وـتـرـدـدـهـ خـلـفـكـ، وـهـذـاـ أـقـلـ شـغـلـاـ مـنـ النـظـرـ



في الورقة، فإذا جاز النظر في الورقة، فهذا أولى إن تيسّر.

وقد صرّح الفقهاء بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، ولو تلقينا، إذا لم يكن يحفظها بنفسه، والتشهد مثله في ذلك، كما ذكروه في قراءته من الورقة.

قال الشيخ زكريا الأنصاري، رحمه الله:

"الرُّكْنُ (الرَّابِعُ): قراءة الفاتحة في قيام كل ركعة، أو بدلِه)، للمنفرد وغيره، في السريّة والجهرية، حفظاً، أو تلقينا، أو نظراً في مصحف، أو نحوه؛ لخبر الصحّيحيين لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، ولخبر لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب رواه ابن خزيمة وحبان في صحّيحيهما، ول فعله - صلٰى الله عليه وسلم - كما في مسلم مع خبر البخاري صلوا كمارأيتمني أصلٰى". انتهى من "أُسْنَى المطالب" (1/149).

وقال الخطيب الشربini رحمه الله:

"(وتتعين الفاتحة): أي: قراءتها، حفظاً، أو نظراً في مصحف، أو نحو ذلك، (في كل ركعة)، في قيامها أو بدلِه، للمنفرد وغيره" انتهى من "مغني المحتاج" (1/156).

وقد صرّح المالكيّة بعمم التلقين في كل ما يطلب من أقوال الصلاة وأفعالها، ولو أن يستأجر من يلقنه ذلك في صلاته.

جاء في "الفواده الدواني"، للنفرواي (2/595): "لو كان المريض يستطيع الإتيان بالصلاه على حالة من الحالات، لكن نسي بعض أقوالها وأفعالها، ولكن يقدر عليها بالتلقين، فهل يجب عليه اتخاذ من يلقنه أم لا؟

قال الأجهوري نقلًا عن ابن المنير من علماء المالكيّة: إنه يجب عليه اتخاذ من يلقنه، نحو القراءة والتکبير، ولو بأجرة، ولو زادت على ما يجب عليه بذلك في ثمن الماء؛ فيقول له عند الإحرام للصلاه قل: الله أكبر، وهكذا إلى السلام، ويقول له بعد الفاتحة والسورة: افع هكذا إشارة إلى الرکوع أو السجود عند نسيانهما". انتهى.

وجاء في "حاشية العدوی على كفاية الطالب الرباني" (1/347): "لَوْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الإِتْيَانِ بِعَضِ أَقْوَالِ الصَّلَاةِ، أَوْ أَفْعَالِهَا، إِلَّا بِالْتَّلَقِينِ: لَوْ جَبَ عَلَيْهِ اتَّخَادُ مَنْ يُلْقِنُهُ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ، وَلَوْ زَادَتْ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَذُولُهُ فِي ثَمَنِ الْمَاءِ، فَيَقُولُ لَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ لِلصَّلَاةِ قُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَهَكَذَا. وَيَقُولُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ: افْعِلْ هَكَذَا، إِشَارَةً إِلَى الرُّكُوعِ". انتهى من "حاشية العدوی، على كفاية الطالب الرباني" (1/347).

وقال الشيخ ابن عثيمين، رحمه الله:

"لو قرأ تلقيناً يجوز أو لا يجوز؟ تلقيناً يعني: عنده واحد يلقنه؛ قل: الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،



الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ يُجزئُ أَوْ لَا؟

طلبة: يُجزئ.

الشيخ: يُجزئ؛ لأنَّه يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَرَأَ، وَلَا نَهَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَحَيَاً، أَحَيَاً يَكُونُ مَعَ الْإِنْسَانِ نَسْيَانٌ إِمَّا لِكِبَرٍ أَوْ لِعَاهَةٍ أَوْ لِحَادِثٍ وَيَنْسِي، فَيَكُونُ عِنْدَهُ ابْنَهُ أَوْ ابْنَتَهُ يُذَكِّرُهُ، يَقُولُ قَلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَيَقُولُ: كَذَا، وَيَلْقَنُهُ حَتَّى يَنْتَهِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَصَلَاتَهُ؟

طلبة: صَحِيحَةٌ.

الشيخ: صَحِيحَةٌ.

قال: (ثم يركع إلى آخره).

طالب: شيخ.

الشيخ: نعم.

الطالب: في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة هل يصح وتجزئ إذا لقنتها كبير السن؟

الشيخ: إِي نعم، يَصُدِّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَرَأَهَا."انتهى، من "الشرح الصوتي لزاد" (2/25) - نسخة الشاملة.

والحاصل:

أَنَّهُ لَا حَرْجٌ عَلَيْكَ فِي الْجُلوْسِ بِجَانِبِ وَالدِّتَكِ، وَتَلْقِينَهَا مَا لَا تَحْسَنُهُ مِنْ أَقْوَالِ الصَّلَاةِ، أَوْ أَفْعَالِهَا.

وَإِذَا أَتَتْ بِالْتَّشْهِيدِ، مُقْتَصِّرَةً عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي تَحْفَظُهُ، مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَلَا حَرْجٌ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَعْلِيمَهَا، وَلَا تَلْقِينَهَا؛ فَإِنَّهَا تَأْتِي بِمَا يُمْكِنُهَا مِنْ أَقْوَالِ الصَّلَاةِ، وَأَفْعَالِهَا، فَهَذَا خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَدْعُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ التَّغَابِنَ/16.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.